الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

18 **رمضان** 1435 –16 **يوليو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الانسان في العالم	20

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"العمل" تدعو إلى المشاركة في مناقشة مسودة "قرار عمل المرأة بالمراكز المغلقة" عبر "معاً"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
عرضت وزارة العمل مسودة قرار وزاري ينظم عمل المرأة السعودية داخل المراكز التجارية المغلقة للنقاش المجتمعي من خلال بوابة «معاً» الإلكترونية: www.ma3an.gov.sa، داعية إلى المشاركة في مناقشة هذه المسودة وإبداء الآراء، إذ من المنتظر أن يفتح القرار المرتقب نافذة جديدة لتوفير فرص عمل نسائية مناسبة للمواطنات، في إطار حرص الوزارة على المشاركة بما يسهم في تحقيق التكامل لاتخاذ القرارات.
وتتضمن مسودة القرار المعروضة على بوبة «معاً»، إضافة المحلات والأكشاك المرخص لها بالبيع أو تقديم خدمات للنساء أو العائلات داخل المراكز التجارية المغلقة، إلى منظومة محلات بيع المستلزمات النسائية بأقسامها المختلفة التي سبق وأعلنت عنها الوزارة من قبل، واحتوت المسودة الجديدة على أنّ توظيف العاملات في المحلات أو الأكشاك في المراكز التجارية المغلقة، لا يتطلب الحصول على تصريح مسبق من وزارة العمل أو من أي جهة أخرى، في حين أنّ العمل في هذه الأماكن قاصر على المواطنات فقط.
واشتملت المسودة على عدد من الضوابط على أصحاب العمل منها: «قصر خدمة العاملات للنساء والعوائل فقط، وتوفير مقاعد للعاملات للجلوس عليها، وتوفير مكان مخصص للعاملات لأداء الصلاة والاستراحة ودورات المياه، ما لم يكن هناك مكان مناسب لا يبعد أكثر من خمسين متراً عن المحل ، إضافة إلى حظر تشغيل العاملات قبل الساعة التاسعة صباحاً وبعد الساعة الحادية عشرة مساءً، وعدم توظيف عاملين وعاملات معاً في المحلات أو الأكشاك الخاضعة لهذا القرار».
كما أوردت المسودة أنّه «في حال مخالفة المنشأة لهذا القرار تطبق في حقها عقوبات تتمثل في غرامة مالية لا تقل عن 2000 ريال ولا تتجاوز 5 آلاف ريال طبقا للمادة (239) من نظام العمل، والجزاءات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (50) وتاريخ 21 / 4 / 1415هـ وفق الإجراءات الواردة فيه، التي منها الحرمان من الاستقدام، ومنع تجديد الإقامات ونقل الخدمات، وكذلك الحرمان من الدعم الذي يوفره صندوق تنمية الموارد البشرية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات للمخالفة الأولى و5 أعوام للمخالفة الثانية».
وتناولت المسودة «العقوبات التي تفرض على العاملات اللاتي يتعاونَّ مع المنشأة في التوظيف الوهمي، إذ يتم حرمان العاملة من دعم صندوق تنمية الموارد البشرية مدة لا تقل عن 3 أعوام».
مما يذكر أنّ " معاً " هي بوابة المجتمع للمشاركة في مبادرات سوق العمل، وتهدف لرصد جميع المرئيات والمقترحات المرسلة من المواطنين والمقيمين بخصوص مسودات القرارات التي تعلنها وزارة العمل قبل اعتمادها رسمياً، من أجل فتح باب المشاركة المجتمعية عند صناعة أي قرار، ولتوحيد الرؤى والأهداف ما بين الوزارة والمواطنين فيما يختص بسوق العمل والعمال ومنشآت الأعمال.

"المحاكم السعودية" تنظر 12 ألف قضية مختصة بـ"الأطفال".. خلال 9 أشهر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان
شهدت المحاكم السعودية خلال الأشهر الثمانية الماضية، النظر في أكثر من 12 ألف قضية مختصة بالأطفال، ومتنوعة بين 4703 قضايا مرفوعة للحضانة من أحد الوالدين، و 2064 قضية مختصة بزيارة الأبناء من أحد طرفي الحضانة، إضافة إلى 5246 دعوى للمطالبة بنفقة الأبناء.
وكشفت إحصاءات حديثة صادرة عن وزارة العدل (اطلعت «الحياة» عليها) أن المحكمة العامة بمحافظة جدة شهدت العدد الأكبر من القضايا المرفوعة ضد أحد أطراف الحضانة بواقع 1162 خلال تسعة أشهر.
وأشارت الإحصاءات إلى أن أكثر من 1000 دعوة حضانة رفعت لدى المحكمة العامة بالرياض، وسجلت الحاكم العامة في كل من العيص، والمذنب، وشرورة، والعيينة، والغاط، والصرار، قضية واحدة فقط رفعت لاحتضان الأطفال.
ووثقت المحاكم العامة بالرياض 464 دعوى مرفوعة لزيارة الأبناء، وأتت المحكمة العامة بجدة الثانية في عدد القضايا المرفوعة ضد أحد الطرفين لزيارة أبنائه، فيما لم تسجل 11 محكمة عامة في المملكة أية دعوة مرفوعة لزيارة الأطفال من أحد الأبوين خلاف القضايا المرفوعة للحضانة.
وسجلت المحكمة العامة في محافظة جدة 1264 قضية نفقة رفعت من أمهات الأطفال، بينما بلغ عدد القضايا المرفوعة من الأمهات المطالبات بالنفقة على أبنائهن في المحكمة العام بالرياض 1171 قضية.
فيما سجلت المحكمة الجزائية بالرياض قضية نفقة واحدة، وسجلت المحكمة العامة بمكة المكرمة 442 قضية نفقة على الأبناء، فيما بلغ عدد القضايا المنظورة في المحكمة العامة بالمدينة المنورة للمطالبة بالنفقة على الأبناء 264 دعوى.
وأوردت الإحصاءات أن تسع محاكم سعودية عامة سجلت قضية واحدة للمطالبة بالنفقة على الأبناء، بينما لم تسجل أية قضية مرفوعة من النوع نفسه في كل من المحكمة العامة في بني عمرو، ومحكمة الصرار العامة.
يذكر أن المجلس الأعلى للقضاء وجّه قضاة المحاكم بالتدقيق في قضايا الحضانة وبأهلية أحد الأبوين لها، مع مراعاة مصلحة الأبناء عند الحكم، مع بذل مزيد من الاهتمام عند نظر هذه القضايا، في الوقت الذي شكل مجلس القضاء لجنة لدرس قضايا العنف الأسري بشكل عام، والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين في ظل وجود أشكال معينة من العنف والظلم الواقع على الأولاد، وذلك بناء على توجيه المقام السامي إلى المجلس بالدراسة.

"تراحم عسير" تسلّم 320 ألف ريال لأكثر من 115 أسرة سجين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
اضغط هنا

أبها - «الحياة»

سلّمت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» في منطقة عسير خلال النصف الأول من شهر رمضان أكثر من 320 ألف ريال لـ 115 أسرة سجين.
وأوضح رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في منطقة عسير سعد المبطي أنه تم تسليم المستفيدين مبالغ تتراوح ما بين 2500 ريال إلى 5500 ريال، وفق عدد أفراد الأسرة وحالتهم المعيشية.
وأكد المهندس المبطي أن اللجنة تستعد للبدء في المرحلة الثانية من الدعم الغذائي في أواخر الشهر الجاري لتوزيع المواد الغذائية لأكثر من 200 أسرة من المستفيدين.

وزير الخدمة المدنية يوافق على صرف بدل طبيعة عمل لرئيس المراقبين الصحيين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952922

الرياض - سلطان العثمان
وافق وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك على شمول وظيفة رئيس مراقبين صحيين ببدل طبيعة العمل التي تصرف للمراقب الصحي بنسبة 15% من أول مربوط للمرتبة التي يشغلها الموظف. ويأتي شمول هذا البدل فئات وظائف رئيس مراقبين صحيين لكونها ممتدة للسلسة الوظيفية للمراقبين الصحيين المشمولة بالبدل بموجب محضر لجنة البدلات رقم (93) وتاريخ 1433/7/14ه وفقاً للمادة (52) من لائحة الحقوق والمزايا المالية على أن يراعى صرف هذا البدل عدد من الشروط منها: أن يكون الموظف مثبتاً على الوظيفة وأن يزاول عملها فعلاً، وأن يكون من واجبات ومسؤوليات الوظيفة العمل الميداني، وأن لا تقل نسبة العمل الميداني عن (50%) من طبيعة عمل الوظيفة، وأن لا يجمع بين هذا البدل وبدل سفر متواصل أو بدل إنتداب أو إي بدلات أخرى تصرف بالغرض نفسه، وعدم الجمع بين هذا البدل ومكافأة لجان التعديات.

كم راتب الحد الأدنى للمعيشة؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952694

الرياض، تحقيق - أحمد الشايع
تكلفة المعيشة في المملكة بلغت مستويات مرتفعة جداً، ما أثّر على قدرة تحمل الأفراد والأسر وتسبب في بعض المشكلات المالية والاجتماعية وربما الأمنية، ولا يزال ارتفاع نسبة تكلفة المعيشة يتم بوتيرة مطردة تفوق بكثير نسبة الزيادة في الرواتب والأجور، ما تسبَّب في إحداث فجوة في الدخل لا يمكن معالجتها بسهولة، حيث تعد هذه الفجوة المالية من أسباب النمو الكبير في حجم القروض الاستهلاكية التي باتت تمثل المصدر الرئيس للتمويل الموازي لمن لا يجد الكفاية في دخله أو أجره.
«الرياض» تناقش مع المختصين الحد الأدنى للمعيشة مع تزايد حجم الاستهلاك والتضخم في المجتمع.

قروض حكومية
وقال "د. طلال البكري" - رئيس لجنة الشباب والأسرة بمجلس الشورى الأسبق: "ليس هناك حد أدنى للمعيشة، إنَّما الأمر هنا نسبي، فما يعد حداً أدنى لشريحة من الناس لا يعد كذلك لسواهم، ولكن يمكن القياس على شرائح متماثلة، سواء داخل المملكة أو خارجها"، مضيفاً أن ما يلاحظه داخل المملكة هو طبيعة البشر الدافعة إلى الاستزادة في الدخل المادي، في ظل ما أنعم الله به على بلادنا من زيادة غير مسبوقة في حجم الموازنات العامة للدولة في السنوات الأخيرة.
وأضاف أن هذه الزيادة قد لا تدوم طويلاً، مشيراً إلى أنه من المجازفة أن تندفع الدولة لتلبية الطلبات المتكررة المنادية بالزيادات المالية في المخصصات التي تدفعها للعاملين في القطاع الحكومي تحديداً، موضحاً أنه يمكن في المقابل زيادة الدخل المادي للمواطنين العاملين في الوظائف الحكومية عبر السماح لهم - مثلاً - بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي فيما يجيدونه من أعمال، إلى جانب دعمهم في إنشاء مشروعات منتجة لمنافسة العمالة الوافدة عبر تقديم القروض الحكومية الميسرة.
دائرة الفقر
وأشار "علي هشلول" - رئيس تحرير صحيفة أزد الالكترونية - إلى أن الحصول على المستوى المعيشي الأمثل بات اليوم هو الشغل الشاغل لعدد من أفراد المجتمع، مضيفاً أن الحد المعروف للرواتب أصبح مصدر قلق للمتابعين ولذوي الرواتب المتدنية، موضحاً أن من يقل دخله الشهري عن سبعة آلاف ريال يدخل في دائرة الفقر، مبيناً أن الحد الأدنى للمعيشة يجب أن يرتكز على أساسين، هما: رفع الرواتب، بحيث يصبح الحد الأدنى هو ثمانية آلاف ريال على الأقل، إلى جانب ضبط الأسعار ومتابعة المتلاعبين بها وتطبيق العقوبات الصارمة بحقهم.
حاجة الفرد
وبين "أنس الجعوان" - مستشار تنمية بشرية وتطوير ذات - أن حاجة الفرد والأسرة تختلف في تحديد ما هو ضروري وغير ضروري في الحياة، وما يترتب على ذلك من مشتريات، قد تكون كمالية أحياناً أو ضرورية في أحيان أخرى، إلى جانب معرفة عدد أفراد الأسرة وأين تسكن؟، وهل هم من أصحاب الطموحات العالية، أم ممن يبحثون عن قوت يومهم فقط؟، مضيفاً أنه كلما زادت حاجة الفرد، زادت حاجته لدخل يتوازى مع حاجته، وكلما زاد دخل الفرد، زادت مصروفاته.
وأضاف أنه من الصعوبة بمكان تحديد الحد الأدنى للمعيشة بدقة، إلا من خلال بيانات دقيقة، موضحاً أن بعض الأسر لا تعتمد كلياً على راتب الأب، وربما تكون الأم موظفة أو أن أحد الأبناء أو البنات ممن لديهم وظيفة أو أنهم يحصلون على مكافآت من الجامعات المنتسبين إليها، وبالتالي فإن دخلهم الشهري في هذه الحالة يكفي حاجتهم وزيادة، مشيراً إلى أننا قد نجد أن مشترياتهم تفوق حاجتهم.
وأوضح أن بعض الأسر تعتمد بشكل كامل على رب الأسرة، في ظل اعتماده على راتبه الشهري الذي لا يدخل في حسابه إلا وقد التهمت القروض البنكية ثلثه، بينما يذهب الباقي منه إلى دفع إيجار للمنزل وفواتير الخدمات العامة ومصروفات للغذاء والأبناء والملبوسات، في حين لا يتبقى بعد ذلك أي مبلغ لأي ظرف ما، وبالتالي فإنه قد يستدين عند الحاجة على أن يسدد الدين من الراتب المقبل.
حملة شعبية
ولفت "الجعوان" إلى أنه مهما زاد الراتب أو قل أمام جشع التجار وخدمات الترويج للسلع عبر رسائل الجوال ومواقع التواصل الاجتماعي والمطويات التي ترمى من تحت أبواب المنازل، مضيفاً أن إحساس بعضهم بالنقص جعلهم يشترون آخر الموديلات على صعيد السيارة والجوال والأجهزة الذكية بمختلف أنواعها بالأقساط الشهرية وتحميل أنفسهم ما لا تطيق من ديون، مؤكداً على أن الأولى هنا هو عدم المطالبة بزيادة الرواتب، بل بعلاج غلاء الأسعار عبر حملة مقاطعة شعبية منظمة ضد من يرفع الأسعار.
سلع استهلاكية
وأشار "خالد الحمود" - مستشار إعلامي، وخبير اجتماعي وتربوي - إلى أن هناك من يتذمر وينزعج وتنتفخ أوداجه ويحمر وجهه غضباً حينما يتحدث عن الراتب، مضيفاً أن المتابع لوضع المعيشة وأحوالها يستغرب ثورة الأسعار التي أثرت على الرطب واليابس، متسائلاً عن كون المشكلة في المستهلك أم في الراتب أم في السلع الاستهلاكية التي أصبحت تزيد أسعارها يوماً بعد آخر دون حسيب أو رقيب؟.
وأضاف أنه حتى لا نلقي اللوم على افتراض أن هناك جهات خارجية تمارس العبث باقتصاد الوطن وإنهاك المواطن، إذاً فالحد الأدنى من الراتب ليس بزيادة الراتب، بل في إعادة التصنيف الفعلي والتقسيم للمنتجات وتحديد أكثرها حاجة للمواطن العادي والعمل على تثبيت أسعارها بأقل من سعرها الحالي وبمعدل (20%) بدعم من الدولة، مشيراً إلى أن

المختصين بالدولة هم أكثر معرفة بالخطوات التي من شأنها حل مشكلة المستهلك البسيط، مؤكداً أن انعكاساتها ستكون أكبر - بإذن الله - وستتضح أثارها على المستهلك.

وجاهة زائفة

وبيّن "الحمود" أن بعضهم وقع في فخ الكماليات والوجاهة الزائفة وحب لفت الأنظار والركض نحو عبارة "اللي غيرنا ما هم أحسن منا"، مضيفاً أن هناك سيطرة كاملة لمظاهر الترف وشراء المقتنيات والكماليات بحاجة ومن دون حاجة، ما جعل فاتورة المستهلك الشرائية لا تفي بمستلزماته الأساسية، أو لا تغطي احتياجاته، مشيراً إلى أن هذا السلوك ساهم في حجب وإلغاء التخطيط والتنظيم المالي للأسرة، وبالتالي أصبحنا من أكبر الشعوب المستهلكة التي لا تفكر في الادخار.

وأوضح أننا أهل فطرة ودين وقيم، مضيفاً أن الله - سبحانه وتعالى - وضع في كتابه العظيم الحلول والمخرج من كل أزمة اقتصاديه، مبيناً أنه حري بالجهات المعنية، مثل "مصلحة التقاعد" - بشكل خاص - أن تعيد النظر في وضع بعض المبادرات بالتعاون مع "وزارة المالية" لإيجاد حل عاجل للمتقاعدين، والعمل على حصر ذوي الدخل المتدني، واتخاذ ما يلزم لتوفير السلع الأساسية لهم شهرياً بأسعار خاصة، وفق تنظيم يترك للمختصين دراسته وإقراره بما يساعد على تحقيق توازن واستقرار المستهلك.

ودعا إلى توعية أفراد المجتمع بأفضل مهارات وطرائق الادخار عبر تدريب طلاب المدارس والجامعات، إلى جانب إنشاء مركز لدراسة ووضع الحلول وطرائق علاج مشكلات الحد الأدنى للأجور وسبل تحسين الوضع المادي للمواطن، وكذلك تحسين مكافأة طلاب الجامعات، وفق تنظيم يحفز الطلاب للانضباط والالتزام بالخطط الدراسية والانتظام بوضع نظام حوافز لزيادة مكافآت الطلاب والطالبات بشكل آلي، على أن تكون نسبة الزيادة المشروطة الانضباطية (23%)، وكذلك مراقبة السلع المقلدة ذات الجودة الضعيفة، إضافة إلى دعم السلع الأساسية، وتعديل شرائح تكلفة الكهرباء، والتفعيل الفوري لبطاقات التخفيض للمتقاعدين.

متغيرات معيشية

وأكد "فضل البوعينين" - مستشار اقتصادي - على أن المعيشة لم تعد كما كانت عليه قبل عشر سنوات، مضيفاً أن المتغيرات المعيشية والتضخم تسببا في رفع تكاليف المعيشة على الفرد والأسرة، موضحاً أن ذلك انعكس سلباً على منفعة الريال، مشيراً إلى أن القيمة الشرائية للأموال تتناقص مع مرور الوقت لأسباب تضخمية، مبيناً أن ذلك هو ما يجعل من زيادة الرواتب والأجور وتعديلها بشكل مستمر أمراً لا مناص منه.

وأضاف أن العلاقة بين ارتفاع معدلات المعيشة إلى ارتفاع معدلات الفقر علاقة طردية، فكلما ارتفعت تكلفة المعيشة ارتفعت نسبة الفقراء؛ لأن الأجور لا ترتفع بالنسبة المعادلة لارتفاع تكلفة المعيشة، ولذلك فإن هناك ارتفاعاً كبيراً في التضخم خلال السنوات العشر الماضية، مضيفاً أن التغذية الأكبر في التضخم المحلي تأتي من مجموعة الإيجارات التي باتت تستهلك ما يقرب من (50%) من دخل أصحاب الدخول المتوسطة، مشيراً إلى أن إضافة المصاريف الثابتة المتعلقة بالكهرباء والوقود والاتصالات ترفع النسبة إلى (70%) تقريباً.

وأشار إلى أن النسبة السابقة مرتفعة جداً، ولا تبقي للأفراد شيئاً يذكر لمواجهة مصاريف الغذاء والعلاج والتعليم، مضيفاً أن ذوي الدخول المحدودة لا يستطيعون مواجهة مصاريفهم الأساسية على أي حال، فيدفعهم ذلك إلى المناطق الشعبية، وربما السكن في الأحياء المكتظة بالعمالة، مؤكداً أنَّ تكلفة المعيشة وصلت حداً لا يمكن تحمله بالنسبة لذوي الدخول المحدودة والمتوسطة؛ ما يتطلب العمل على معالجة مشكلة هاتين الشريحتين، وإلا تعرضتا لمشكلات كثيرة تؤثر سلباً في الأمن والمجتمع على حد سواء.

رواتب المتقاعدين

وأوضح "البوعينين" أن الحديث عن حد الكفاية يعني الحديث عن الدخل الكلي الذي يمكن أن يوفر لصاحبه الحد الأدنى من المعيشة الكريمة، مبيناً أنه من المفترض ألا يقل هذا الحد عن تسعة آلاف ريال بالنسبة للأسر المتوسطة، مقترحاً ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن خمسة آلاف ريال في الوقت الحالي، مشيراً إلى أن هذا ينطبق أيضاً على رواتب المتقاعدين التي يصل بعضها إلى (1900) ريال فقط، لافتاً إلى أن معالجة الأجور يمكن حلها بالطريقة التقليدية عبر رفعها.

وأشار إلى أن هذه الطريقة في الغالب لا تحقق الهدف لأسباب مرتبطة باستغلال التجار لأي زيادة، ومن ثم رفع الأسعار، وبالتالي فإن الزيادة في هذه الحالة ستتآكل وتتحول إلى جيوب التجار بدلاً من الموظفين، مُضيفاً أن هناك طرائق غير تقليدية يمكن أن تسهم في خفض تكلفة المعيشة ورفع الدخل عبر إيجاد الفرص الوظيفية ذات العوائد المرتفعة والفرص الاستثمارية والتجارية الصغيرة التي تساعد الشباب على طرق أبواب السوق للكسب.

لجنة لتطبيق آلية نظام قضاء المحاكم المتخصصة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712468.htm

إبراهيم علوي (جدة)

أقر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، تكوين لجنة تختص بتطبيق آلية نظام القضاء في ما يتعلق بالمحاكم المتخصصة، برئاسة عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ محمد أمين بن عبدالمعطي مرداد، ونائب له أمين المجلس الشيخ سلمان النشوان، وتضم القياديين من أركان المجلس والوزارة لتنفيذ آلية نظام القضاء، وواصلت اللجنة عملها لتنفيذ كافة المهام المنوطة بها في سبيل تطبيق آلية نظام القضاء بالمحاكم المتخصصة.

وتختص اللجنة بوضع آلية عمل المحاكم المتخصصة على أرض الواقع، وهي محاكم الأحوال الشخصية التي ستفتح في 21 شوال المقبل، المحاكم الجزائية 21 ذو القعدة، وسلخ الدوائر الجزائية من ديوان المظالم وضمها إلى المتخصصة والمحاكم التجارية في 1ربيع الأول المقبل.

من جهة أخرى أكدت وزارة العدل أنها تعتزم إنشاء 14 جهة عدلية بمنطقة جازان ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، تشمل 9 محاكم، هي المحكمة الجزائية بجازان، محاكم عامة في أحد المسارحة، صامطة، الشقيق، صبيا، فرسان، الدرب، أبو عريش والريث، 5 كتابات عدل في جازان، فرسان، أبو عريش، أحد المسارحة وصامطة.

وأوضح مدير عام الإدارة العامة للمشاريع بالوزارة المهندس سعد بن عايد الحازمي أن مشروع إنشاء المباني العدلية بجازان يشمل إنشاء المحاكم وكتابات العدل في أكثر من 14 موقعا مختلفا، ويتضمن عدة نماذج أعدتها إدارة المشاريع بالوزارة مع المكاتب الهندسية المتخصصة في تصميم نماذج هذه المشاريع حيث يحتوي المشروع على 69 مجلسا قضائيا و 81 كاتب عدل، وبين الحازمي أن إجمالي مساحة المشاريع بالمنطقة 83 ألف متر مربع ويستغرق تنفيذها 32 شهرا، ويضم كل من مشروع المحكمة الجزائية بجازان وصامطة وصبيا 14 مجلسا قضائيا يتم تنفيذها في كل محكمة من هذه المحاكم، كما تضم المحكمة العامة بأبو عريش وأحد المسارحة 8 مجالس قضائية، في حين تضم المحكمة العامة بالدرب 5 مجالس قضائية، وتتكون المحكمة العامة بفرسان والريث والشقيق من مجلسين قضائيين.

وبين أن كتابات عدل المنطقة المشمولة بهذا المشروع تحتوي على ما يقارب 81 مكتب كاتب عدل، خصصت 40 منها لكتابة عدل بجازان فيما بلغ عدد كتاب العدل في أبو عريش 14 كاتب عدل، ووصل عدد كتاب عدل صامطة وفرسان وأحد المسارحة 9 كتاب عدل.

بلدي الأحساء يقترح جائزة لخدمات المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712493.htm

سالم السبيعي (الأحساء)

وصى الملتقى الثاني لذوي الاحتياجات الخاصة الذي نظمه المجلس البلدي بالأحساء تحت شعار «حقوق ذوي الإعاقة بين الواقع والمأمول» بتخصيص جائزة سنوية للجهات الحكومية والشركات الخاصة التي تقدم أكثر خدمات للمعاقين وتوفير تاكسي خاص بذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء دورات مياه وغرف خاصة بهم في الاستراحات ومحطات الوقود على الطرق السريعة، تشكيل لجنة مشتركة ما بين الجهات المعنية بالمعاقين لمتابعة جميع الاحتياجات ونقلها للجهات المختصة.

وقال رئيس المجلس البلدي ناهض الجبر، إن الملتقى أوصى بعمل مداخل ومسارات انسيابية، ومواقف خاصة بالمعاقين، ومصاعد متحركة، ودورات مياه في المطاعم والمكتبات والأسواق العامة والمجمعات التجارية، مع تفعيل الدليل الإرشادي للوصول الشامل في الدوائر الحكومية، والعمل على عقد لقاء لمديري الدوائر الحكومية لتسهيل الخدمات للمعاقين.

وذكر أن انعقاد هذا اللقاء يتزامن مع مرور ثلاثة أعوام على تولي مسؤولية المجلس بلدي بالأحساء والذي أدرج حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة من ضمن خطته الاستراتيجية مشيرا إلى أن أحد المعايير المهمة لتقدم المجتمعات والدول رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

حضر اللقاء نائب رئيس المجلس البلدي الدكتور أحمد بن حمد البوعلي وأعضاء المجلس الدكتور سعد البراك والدكتور خالد الجريان وسامي الحويل وأمين المجلس علي الراجح ورئيس جمعية المعاقين عضو مجلس الشورى الدكتور سعدون بن سعد السعدون وعبداللطيف الجعفري مدير عام جمعية المعاقين بالأحساء ومسؤول التوظيف والتدريب بجمعية المعاقين خالد السليم ومدير مركز التأهيل الشامل عبدالله المسعود.

ندوة توعوية لجمعية حماية المستهلك

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712598.htm

عمر مجلي (جدة)

تعقد جمعية حماية المستهلك مساء اليوم في مقر نادي أعضاء هيئة التدريس (الخيمة) بجامعة الملك سعود ندوة بعنوان (في المنزل.. أمراض وأخطار تترصد)، وذلك ضمن سلسلة ندواتها التوعوية (صحة صح) المتخصصة في بناء الثقافات والسلوكيات الاستهلاكية الإيجابية المنعكسة على الصحة والسلامة العامة. والهدف من هذه الندوة كما أوضحه رئيس الجمعية الدكتور ناصر آل تويم هو توعية المستهلكين بالأخطار الصحية التي يتعرض لها المستهلكون في منازلهم والتي قد لا يتنبه لخطورتها غالبيتهم، مشيرا إلى أن هناك العديد من السلع الغذائية وأدوات التجميل وألعاب الأطفال تحتوي على مواد ضارة ومسرطنة تسبب العديد من الأمراض الخطيرة. من جانبه أوضح الدكتور فراج هارون مستشار الجمعية لشؤون الصحة والبيئة المتحدث الرئيس في الندوة أن هذه الندوة تأتي في ظل الارتفاع الملحوظ في نسب الإصابة بالأمراض الخطيرة والمزمنة نتيجة عادات وسلوكيات منزلية سيئة من أفراد الأسرة وكذلك نوعية السلع المنزلية المتداولة وخطورتها على الرجل والمرأة والطفل، مشيرا الى ان من أبرز الموضوعات التي ستغطيها الندوة العوامل المضافة للغذاء وتأثيرها على حياة الناس، المواد المسرطنة الخطورة و الأضرار والعادات الخاطئة في الغذاء تسبب السرطان.

يذكر أن الندوة تقام برعاية صاحب السمو الأمير مشعل بن متعب بن ثنيان آل سعود نائب الرئيس الفخري.

الزهراني: إقامات "المنزلية" بعد الوصول أو التجربة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712634.htm

محمد المصباحي (جدة)
أوضح لـ«عكاظ» عضو لجنة الاستقدام بغرفة جدة عوض الزهراني، أن فترة الثلاثة أشهر التي تتخوف القنصلية الهندية منها بعد فتح المجال لاستقدام العاملات من الهند، بسبب عدم تمكن الخادمة خلال الثلاثة أشهر من فتح حساب بنكي لها أو استخراج رقم هاتف جوال، أوضح أنها فترة تجريبية بين الطرفين، وفي حال عدم رغبة العاملة إكمال العمل فتتم المخالصة وتصفية الرواتب في مكتب الاستقدام بإشراف القنصلية، وإصدار رفض العمل من قبل القنصلية، وبالتالي لن تضيع حقوقها طالما لا تمتلك حسابا بنكيا. وقال إن إصدار الإقامة لهذه العمالة له طريقتان: أولاهما عن طريق إحدى الشركات، فيمكن للشركة التي استقدمت الخادمة أن تصدر الإقامة للعاملة في نفس اليوم، أما الطريقة الأخرى فتكون على الكفيل، وهذا يحتاج إلى فترة الثلاث أشهر للتأكد من رضا الطرفين قبل نقل الكفالة، إذ يمكن خلال هذه الفترة أن يستخرج الكفيل إقامة للعاملة منذ أول يوم يستقدمها حتى فترة الثلاثة أشهر.

أكد تحمل صاحب العمل المخالف تسجيل موظفيه والغرامات..مساعد محافظ التأمينات لـ"عكاظ":

تقليص تكلفة الاشتراك في "ساند" تسهيلا على المستفيدين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712504.htm

فارس القحطاني (الرياض)
قال لـ «عكاظ» مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية عبدالعزيز الهبدان «إن المؤسسة تسعى للتطبيق الأمثل للنظام، وتقوم من خلال موظفين مختصين بمتابعة أصحاب العمل المتخلفين عن سداد أقساط التأمينات، أو الذين يتهربون من تسجيل منشآتهم أو العاملين لديهم في نظام التأمينات الاجتماعية، أو تسجيلهم بغير أجورهم الحقيقية».
وأكد أن من ثبت أنه مخالف لتطبيق أحكام النظام تطبق عليه غرامات مالية منصوص عليها في نظام التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم منحه الشهادة التي تصدر من المؤسسة، كما أنه إذا ثبت وجود عمال لم يسجلوا في النظام يتم تسجيلهم بأثر رجعي وفقا للأحكام الواردة في النظام ولوائحه التنفيذية، ويتحمل صاحب العمل كافة غرامات التأخير الناتجة عن ذلك.
وأضاف الهبدان: أنه توجد في كل مكتب أجهزة للمتابعة، فيها عدد من الموظفين عملهم ميداني لزيارة أصحاب العمل والتواصل معهم، ليبينوا لهم أحكام النظام ولوائحه التنفيذية، كما أن اشتراط شهادة من التأمينات كأحد المتطلبات لإنهاء كثير من الإجراءات الحكومية ساهم في تطبيق النظام بشكل فعال.

وبخصوص نظام ساند (التأمين ضد التعطل عن العمل)، أوضح أن الهدف الرئيسي للنظام هو تعزيز الأمان الوظيفي في القطاع الخاص، وبالتالي إقبال مزيد من الكوادر الوطنية للقطاع الخاص، بالإضافة إلى تحقيق الحماية الاجتماعية للموظفين السعوديين المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية، الذين فقدوا وظائفهم لظروف خارجة عن إرادتهم، بحيث سيعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة.
مشيرا إلى أن النظام سيطبق بصورة إلزامية على جميع العاملين السعوديين الخاضعين لفرع المعاشات دون تمييز في الجنس اعتبارا من تاريخ 1435/11/1هـ بالنسبة للمنشآت التي تعمل بالتقويم الهجري واعتبارا من تاريخ 2014/9/1م للمنشآت التي تعمل بالتقويم الميلادي.
وأشار إلى أنه تم تطوير نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بعد القيام بدراسة تجارب مماثلة معمول بها في عدة دول بالعالم؛ وذلك بهدف الخروج بمعادلة تحقق التوازن المالي بين الاشتراكات والمصروفات، وتقليص التكلفة على المشتركين إلى الحد الأدنى الذي تقرر نتيجة لذلك أن يدفع صاحب العمل (1 في المئة) ويدفع المشترك (1 في المئة) من الأجر الخاضع للاشتراك.
وأضاف: أن المؤسسة تستخدم التقنية المتقدمة والربط الإلكتروني مع قواعد بيانات القطاعات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، للتزود بكافة البيانات المطلوبة للمشتركين وأصحاب العمل، بالإضافة إلى تركيز المؤسسة في السنوات الأخيرة على الحملات الإعلامية التي توضح فيها المزايا والمنافع التي يقدمها نظام التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى توزيع الكتيبات والنشرات مجانا وإقامة الندوات، ما سيرفع من وعي المواطنين ليكونوا أداة رقابية على أصحاب العمل المتهربين ويطلبوا تسجيلهم في نظام التأمينات. وبشكل عام فإن المنشآت التي لا تلتزم بتطبيق النظام تعد مخالفة لأحكامه.

قال إن البنوك مسؤولة عن إغراق المواطن بالديون

الناهض لـ"سبق": المستهلك المتسبب الأول في ارتفاع أسعار السلع

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://sabq.org/mmggde

أبها- سبق :
أكّد الاقتصادي وليد الناهض أن المستهلك هو المتسبب الأول في ارتفاع الأسعار بسبب استفادته من القروض البنكية الميسرة والتي توفر له السيولة وتجعله يتجه إلى الشراء وبالتالي زيادة قوة الطلب وتزايد العرض.
وقال الناهض لـ "سبق" إنه في الوقت الذي يعد قانون العرض والطلب أحد الأسس المتحكمة في آليات السوق وفقاً للنظم الاقتصادية الحديثة، نجد أن المستهلك يكسر هذه القاعدة الاقتصادية المعروفة.
وأكّد الناهض أهمية توعية المستهلك ولفت انتباهه إلى عدم الإفراط في القروض من البنوك التجارية للحد من زيادة القوة الشرائية في العقار والمفروشات والملابس وغيرها من الاحتياجات وجعل التجار يرفعون الأسعار.
واتهم الناهض البنوك بأنها هي المسؤول الأول عن إغراق المواطن السعودي بالديون للحصول على مغريات الحياة.
وقال إن الجميع مطالبون بالوقوف ضد حصر الأسعار ولكن مع إيجاد علاج من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بتقنين الديون وتحديد نسبتها من أصل نسبة الدخل وألا تُترك الأمور مفتوحة.
وحذّر الناهض من الخطر القادم بسبب فتح مجالات التمويل العقاري الذي سيتسبب في زيادة الديون ورفع الأسعار والإغراق في الديون للدخول في احتراق آخر أسوأ من الأسهم.

وطالب الناهض بضرورة توعية المستهلك بثقافة البيع والشراء وخصوصاً خلال المواسم وأن يكون لديه قدرة على التسوق الذكي والذي لا يعمل على تكديس البضائع والمواد الاستهلاكية.
وقال إن قانون الطلب والعرض يعد أحد القوانين الأساسية في علم الاقتصاد، حيث يؤدي دوراً أساسياً في تحديد الأسعار وتشكل الأسواق، ومن ثم يؤثر ويتأثر بالمنفعة المتحققة والإنتاج والاستهلاك والدخل القومي والنمو الاقتصادي العام.
وناشد الناهض في نهاية تصريحاته المستهلكين بضرورة التحكم في الطلب على السلع عن طريق التخطيط للشراء والترشيد الاستهلاكي فكلما زاد الطلب زاد ارتفاع العرض. مؤكّداً أنه من المنطقي جداً أن يتم التحكم في استقرار ارتفاع الأسعار من خلال التوازن بين العرض والطلب.

كشف "في الصميم" عن تسجيل 1400 حالة هروب للفتيات في سنة واحدة

الحليبي يطالب بوزارة خاصة للأسرة لحل المشكلات الاجتماعية والأمنية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://sabq.org/cmggde

عبدالحكيم شار - سبق - متابعة:
شخّص المستشار الأسري الدكتور خالد الحليبي واقع الأسرة السعودية أمس حيث أرجع معظم مشكلاتها الاجتماعية والأمنية إلى هذا الكائن الاجتماعي "الأسرة".
وفي التفاصيل، أعرب الدكتور الحليبي عن خشيته في البداية من تضخّم مفهوم النزعة الفردية لدى الأسر وعدم وجود ما يكفي من الحب والحنان للأبناء الذي يشبع الحاجة النفسية للانتماء وتجعلهم مرتبطين بها وفي استعداد التضحية من أجلها مما التي أنتجت مجموعة من الظواهر كالعنوسة المبنية على الشخص المتقدم هل يصلح أم لا؟ وهروب الفتيات حيث سُجّلت ١٤٠٠ حالة هروب في سنة واحدة ومحاولة الانتحار عند الفتيات.
وعدد الحليبي خلال حديثه للإعلامي عبدالله المديفر في برنامجه "في الصميم" على قناة روتانا خليجية أمس أهم الحاجات النفسية للأبناء وهي الحاجة إلى الاهتمام والاحترام، مشيراً إلى دراسة طرحت في جدة كشفت عن أن ٤٥ ٪ من الأطفال في المملكة معنّفون، محذراً من أن هذا العنف قد يؤدي إلى فكر التطرف والتكفير والتفجير.
وأضاف: من الاحتياجات النفسية بناء الطموح في نفوسهم، موضحاً بالأرقام أن الأسرة السعودية هي أسر استهلاكية حيث تُنفق ٦٠ ٪ على المسكن فنحن طول العمر نكدح لنضعه في النهاية في المنزل! وتضاعف أنفاق الأسر خلال سنة واحدة بحسب إحصائيات عام ٢٠١٠م على المطاعم ١٢٧ ٪ ، و١٠٠ ٪ على المشروبات في سنة واحدة ، و ٢٦ ٪ على الخدمات الشخصية دراسة فنحن الرابع عالمياً في تعاطي التدخين والثاني عربياً في تناول الشاي وأنفاق ٧٠٠ مليون على حلويات العيد.
وأرجع الحليبي هذه الثقافة الاستهلاكية إلى غياب التدبير، منوهاً بحسب علماء الاجتماع بأن ظاهرة البذخ لدى بعض الأسر تعود لإثبات الطبقية! ولفت إلى أن المملكة أكبر دولة في استخدام الطاقة فالفرد منا يستهلك الماء ٩٢ ٪ زيادة وأن الأميرة هيلة بنت عبدالرحمن بن سعود تقول إن في كل أسرة ثلاثة جوالات أعتقد الآن أن في جيوبنا وحدها ٣ جوالات!.

وأشار إلى أن هذا التغيير التقني هدام لأنه قد جاء من الخارج، وعن مفهوم الخصوصية التي ننادي به أوضح أن ألمانيا وفرنسا لديهما ثقافة خصوصية ويطالبان بالمحافظة عليها مع وجود تهتّك شديد في الأسرة خصوصاً فرنسا، ولم يمانع الحليبي أن تنفتح الأسرة ولكن بضوابط، مشيراً إلى أن انحرافات الشباب قد جاءت من المواقع.
وأضاف من الأشياء الجديدة على الأسرة السعودية النزعة الفردية أي أن كل واحد يهتم بنفسه وذاته وقال أنا لا أطالب بالعودة للأسرة الممتدة - الأجداد والآباء والأحفاد - في السكن وإنما في التكافل والتقارب بحيث تبقي للجد والحدة شيء من الكلمة على الأبناء.
ونصح المستشار الأسري الشباب المتزوجين حديثاً بالاستقلال بالسكن مع المحافظة على التواصل اليومي مع أجدادهم وآبائهم للحفاظ على إطار الأسرة، مؤكّداً في هذا الصدد أن هذه الصلات تُشبع الحاجة إلى الانتماء الأسري وهو من أهم الانتماءات لدى الفرد حيث بعد الركيزة الأساسية التي تتبنى عليها بقية الانتماءات وتحفظها كالانتماء الديني والوطني ودعا الحليبي ملاك ومسؤولي وسائل الإعلام لمراجعة مضمون ما يعرض اليوم على القنوات الفضائية، مشيراً إلى أن ٩٠ ٪ من أفلام الكرتون تقوم على الصراع ومعظم الألعاب الإلكترونية تقوم على القتل !

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قال إن حكومة بغداد تماطل .. سفير خادم الحرمين في الأردن لـ "الاقتصادية" :

لا معلومات عن السجناء السعوديين في العراق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/16/article_867713.html

خالد الجعيد من الطائف
قال لـ "الاقتصادية" الدكتور سامي بن عبد الله الصالح، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن، إنه مع الأسف لم تصل إلى السفارة أي معلومات إيجابية عن حتى الآن عن وضع السجناء السعوديين في العراق والبالغ عددهم 64 سجيناً، واصفا وضعهم بأنه "ثنائي"، إذ لا توجد فيه أي جهود دولية مُشتركة لمعالجة ملف قضيتهم.
وأشار إلى أن السفارة السعودية في عمّان لا تزال تتابع يومياً، مع نظيرتها العراقية في الأردن، ومكتب الصليب الأحمر، ورود أي معلومات جديدة عن أوضاعهم، يُعول عليها، سواءً من أسرهم، أو غير ذلك، منوهاً إلى أنه في حال ورود معلومات سيتم التحقق منها.
وأوضح السفير الصالح، أن السُلطات العراقية لم تشترط مبلغاً مالياً لمعالجة القضية، لافتاً في الوقت نفسه، إلى مماطلتها في تنفيذ نقل السجناء الذين تمت الموافقة على نقلهم، لا سيما أن منهم موقوفين، وسجناء، وآخرون من المفترض نقلهم، مؤكداً أن المطالب لا تزال مستمرة حول توفير الحماية، والأمن لهم، والرعاية الإنسانية والصحية، والتواصل مع أسرهم.
وحول مدى تأثير الأحداث الحالية في العراق في أوضاع السجناء السعوديين هناك، قال الدكتور الصالح: "لا أعلم عن مدى تأثير الأحداث الحالية في العراق في السجناء السعوديين هناك، ولا يوجد لدينا أي معلومات عنها، نحنُ طلبنا من الحكومة العراقية عن طريق السفارة العراقية في عمّان، لكن حتى الآن لم يقوموا بالإجابة، وقد طلبنا من الحكومة العراقية قبل بداية الأحداث الحالية في العراق، نقل السجناء السعوديين إلى كردستان، إلا أنهم رفضوا ذلك".
وكانت "الاقتصادية" قد نشرت، تقريراً في الـ 30 من مارس الماضي، أشار فيه الدكتور الصالح، إلى أن هناك عددا من الآليات التي جرى الاتفاق عليها مع أهالي ومحامي 64 سجينا سعوديا في العراق، خلال اجتماعه معهم في الـ 28 من الشهر نفسه، لافتا إلى أن تلك الآليات سيتم التحرك على أساسها خلال المرحلة المقبلة، مبينا أن التحرك سيكون في اتجاه معاناة عدد من أولئك السجناء الأمراض، وبعضهم موقوفون بلا تُهم.

وقال حينها: "التحرك سيكون من خلال السفارة العراقية في عَمان، بحيث تتم معالجة هذه المشكلات وفقاً للحالات الإنسانية وأكثرها شدة كالمرضى، أو الذين لا يتلقون علاجا، أو الموقوفين دون تُهم، أو المسجونين لفترات طويلة، وعلى هذا الاتجاه سنعمل، وإن شاء الله نوفق في ذلك". وأضاف "ستتواصل اللقاءات مع السفير العراقي في الأردن، كي نستطيع التقدم في هذا الملف، ونبين له حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على حل هذه القضية في أسرع وقت، ومعالجتها المعالجة الإيجابية بإذن الله"، مبيناً أن أعداد السجناء السعوديين في السجون العراقية، بحسب الإحصاء الرسمي 64 سجيناً سعودياً، لافتاً إلى أن أعمارهم تراوح بين 18 و72 سنة، وكُلهم رجال.

العيسى يعتمد الخطة السنوية لأعمال التفتيش القضائي

العدل: 19 مفتشاً قضائياً يفتشون على 920 قاضياً

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140716/ln51.htm

الجزيرة - محمد العثمان:
اعتمد معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. محمد بن عبدالكريم العيسى الخطة السنوية لأعمال التفتيش الدوري وقياس الأداء التي تعدها الإدارة العامة لقياس الأداء بالتفتيش القضائي سنوياً، وقد اشتملت الخطة على عدد المفتشين وعدد القضاة المفتش عليهم والمحاكم المشمولة بالتفتيش والعمل المراد التفتيش عليه ومكان التفتيش ومدة التكليف.
وبموجب هذه الخطة سيشمل التفتيش الدوري لهذا العام تسعمائة واثنين وعشرين قاضياً، سيقوم بمهمة التفتيش عليهم تسعة عشر مفتشاً قضائياً، حيث سيقوم كل مفتش قضائي منهم بالتفتيش على حوالي خمسين قاضياً، ومعلوم أن التفتيش القضائي ينفذ سنوياً خطة التفتيش الدوري وقياس الأداء على قضاة المحاكم التي تأتي من ضمن أعماله ومهامه التي يقوم بها والتي نص عليها نظام القضاء في المادة 2/55/ أ ولائحة التفتيش القضائي في المادة 1/12، ويعتمد قياس أداء القاضي وتقويمه على المعايير التي حددتها لائحة التفتيش القضائي في المادة 20 وهي:
تكييف القضية، وصحة السير فيها، وسلامة إجراءاتها وتطبيق الأنظمة والتعليمات وإنجاز العمل وإتقانه وتسبيب الأحكام وصحة الأحكام، ودقة منطوقها وشمولها للطلبات وحسن الصياغة وأداء الواجبات الوظيفية وتلافي القاضي المفتش عليه للملحوظات المعتمدة على عمله في التقرير السابق.
حيث يتم فحص عمل القاضي من قبل المفتش القضائي ومن ثم يتم قياس أدائه وتقويمه من خلال هذه المعايير ويصدر بذلك قرار من المفتش القضائي يتضمن الملحوظات التي ظهرت للمفتش على عمل القاضي المفتش عليه، استناداً إلى المعايير المذكورة، مع بيان مستند الملحوظة، أو تعليل ملاحظتها، كما يتضمن الجوانب الإيجابية والسلبية التي ظهرت للمفتش على عمل القاضي المفتش عليه.
وتقرير درجة كفاية القاضي المفتش عليه.
ثم يعرض قرار المفتش على لجنة فحص التقارير والاعتراضات بالتفتيش القضائي والمكونة من ثلاثة من كبار المفتشين القضائيين وهم على درجة رئيس محكمة استئناف، ممن لهم خبرة طويلة في إصدار الأحكام وتدقيقها، حيث تقوم هذه اللجنة بفحص تقرير المفتش، وتصدر قراراً بالموافقة على التقرير أو عدم الموافقة عليه وفي حال صدور قرار بالموافقة عليه تُبين الملحوظات المعتمدة والملحوظات غير المعتمدة -إن وجدت- وأسباب عدم اعتمادها وتؤيد اللجنة درجة الكفاية المقدرة من المفتش، ولها الزيادة عليها أو النقصان مع التسبيب.
ثم يرسل تقرير المفتش وقرار اللجنة إلى القاضي المفتش عليه، وفي حال رغبة المفتش عليه الاعتراض يقدمه للجنة المذكورة خلال المدة المحددة لذلك.
وكان التفتيش القضائي قد عقد ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام بحضور معالي رئيس التفتيش القضائي ومعالي مساعده وأصحاب المعالي المشرفين على الإدارات بالتفتيش القضائي وأصحاب الفضيلة والمعالي المفتشين القضائيين.

تطرق فيه لمراحل تنفيذ خطة التفتيش وآليات العمل في ذلك وانتظام وتقارب المواعيد فقد تقرر في هذه الورشة أن يكون شعار الخطة لهذا العام الإنجاز وتقارب المواعيد القضائية وانتظامها.
وأن يكون قياس إنجاز العمل وانتظامه من خلال ما يأتي: انتظام وانضباط الجلسات ويندرج في ذلك:
المدة بين تاريخ قيد القضية وتاريخ ضبط أول جلسة فيها وفتح الجلسات في موعدها المحدد، وتسلسل الجلسات وعدم انقطاعها وتحديد موعد للجلسة القادمة وتدوين ذلك في الضبط وسبب رفع الجلسة ومبررات تأجيلها، والمدة المحددة لذلك وسرعة الفصل في الدعاوى وعدد المواعيد لدى القاضي ونوعيتها واستعمال القاضي لسلطته التقديرية في تحديد أمد المواعيد، فالقضايا المستعجلة لا تتجاوز مواعيدها المحددة نظاماً، وكذا تقريب مواعيد القضايا التي تقدم على غيرها في النظر كقضايا النفقة والزيارة والحضانة وعدد القضايا المنجزة التي صدرت فيها أحكام وتفعيل نظام المرافعات في الحكم على الممتنع والغائب والتعامل الصحيح مع البيانات في الإمهالات والحكم في القضية متى تهيأت وسرعة الإجابة على ملحوظات محكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

وافق على نظامي "الأعلاف" وإجراءات التراخيص البلدية

مجلس الوزراء يدعو مجلس الأمن وحقوق الإنسان لسرعة وقف العدوان الإسرائيلي على غزة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alyaum.com/article/4002088

أقر مجلس الوزراء، نظام إجراءات التراخيص البلدية، المتضمن منح وزارة الشؤون البلدية والقروية اختصاص إصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها، وعدم جواز ممارسة أي نشاط إلا بعد الحصول على ترخيص بلدي وآخر من الجهة الحكومية المختصة وانشاء مكتب تنسيق لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص البلدية وتراخيص الجهات الحكومية المختصة في كل أمانة وبلدية فئة «أ».
ووافق المجلس خلال جلسته برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله، مساء امس الاول، في قصر السلام بجدة، على نظام الأعلاف ومن ابرز ملامحه، تحقيق ضمان مأمونية الأعلاف وسلامتها وحماية صحة الحيوان، والحصول على ترخيص من الهيئة العامة للغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف «عدا الزراعة»، ووقف تداول الأعلاف من مصدرها أو في الأسواق، والتحفظ عليها عند الاشتباه في تسببها في نفُوق أي نوع من الحيوانات أو إصابته أو تضرره.
ولي ولي العهد أثناء جلسة مجلس الوزراء
مستجدات الأحداث
وفي بداية الجلسة، اطلع مجلس الوزراء على نتائج المباحثات التي جرت بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود «حفظه الله» والرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة، منوهاً بعمق العلاقات بين البلدين الشقيقين والحرص على دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات، كما اطلع المجلس على فحوى الاتصال الذي تلقاه الملك المفدى «حفظه الله» من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول مجمل الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، أن المجلس اطلع على جملة من التقارير حول مستجدات الأحداث على الساحات العربية والإقليمية والدولية خاصة ما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي الخطير على أرض فلسطين ومقدساتها، مثمناً توجيه خادم الحرمين الشريفين «أيده الله» بتقديم دعم عاجل قدره مئتا مليون ريال للهلال الأحمر الفلسطيني لتأمين الاحتياجات العاجلة من الأدوية والمستلزمات الطبية لعلاج

ضحايا الاعتداءات والقصف الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة. وعبر المجلس في هذا الشأن عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها للتصعيد الإسرائيلي العسكري وسلسلة الغارات الوحشية على قطاع غزة التي أسفرت عن سقوط المئات من الشهداء والجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني، مجدداً دعوة المملكة العربية السعودية مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في جنيف للقيام بواجبهما وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بحق إسرائيل وسرعة التحرك لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وكل الجرائم والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني.

استنكار وإدانة

وشدد المجلس على ما تضمنه البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي الموسع لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي وما اشتمل عليه في هذا الخصوص من استنكار وإدانات للجرائم البشعة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وأعرب مجلس الوزراء عن تقديره لما تقوم به الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا من جهود متواصلة لتوفير أماكن الإيواء وتأمين الغذاء وتقديم الدواء ووجبات الإفطار للصائمين المتضررين من النازحين في الدول المجاورة لسوريا واللاجئين في دول الجوار مما كان له الدور الأبرز والمؤثر في الإسهام في التخفيف من آثار هذه الكارثة الإنسانية على أبناء الشعب السوري الشقيق.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك، عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي ورفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على ما يوليه من اهتمام لخدمة القرآن الكريم، مؤكداً أن رعايته للجائزة العالمية لخدمة القرآن الكريم وحفلها الذي نظمته الهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم، يجسد حرصه «أيده الله» على كل ما فيه خدمة الإسلام والمسلمين والعناية بكتاب الله.

مجتمع المعرفة

ونوه المجلس بما حققه الفريق السعودي للرياضيات ممثلاً لوزارة التربية والتعليم ومؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع «موهبة» من إنجاز وحصوله على ميداليات وشهادات تقدير في الدورة الخامسة والخمسين للأولمبياد الدولي للرياضيات الذي أقيم في دولة جنوب أفريقيا، مؤكداً أن هذا الإنجاز يترجم رؤية خادم الحرمين الشريفين رئيس مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، وضرورة الاستثمار في العقول السعودية وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة للمشاركة في نهضة الوطن والتحول إلى مجتمع المعرفة.

خدمات المواطنين

واستمع المجلس إلى الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية عما توصل إليه الاجتماع الحادي والعشرون لأصحاب السمو أمراء المناطق من نتائج حول تحسين وتطوير الأداء بالوزارة وإمارات المناطق والوسائل الكفيلة بتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين، ورفع سموه شكره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد على توجيهاتهم «حفظهم الله» التي تقضي بتيسير وتسهيل جميع أمور المواطنين أينما كانوا في مختلف إمارات المناطق.

مذكرة تفاهم

وأفاد د. خوجة، أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى الموافقة بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم « 29/50» وتاريخ 1435/6/14هـ، على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البنية التحتية للمفاتيح العامة بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات «المركز الوطني للتصديق الرقمي» في المملكة العربية السعودية وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1434/11/2هـ. وأعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز أهداف المذكرة، تبادل ونقل الخبرات في مجالات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة البنية التحتية للمفاتيح العامة، والتعاون المشترك في التنظيم والمشاركة في اللقاءات العلمية والمؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وجلسات العمل وتبادل الزيارات.

تراخيص بلدية

وأقر المجلس بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم « 75/147» بتاريخ 1432/2/19هـ ورقم « 18/35» بتاريخ 1434/6/12هـ، نظام إجراءات التراخيص البلدية، وأعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز ملامح النظام، منح وزارة الشؤون البلدية والقروية اختصاص إصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها، ويقرر عدم جواز ممارسة أي نشاط إلا بعد الحصول على ترخيص بلدي وترخيص من الجهة الحكومية المختصة وذلك بحسب حال كل نشاط ووفقاً للأنظمة واللوائح وترخيص من الهيئة العامة للغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف «عدا نشاط

الزراعة» والجهات الحكومية المختصة، ويجيز لوزارة الشؤون البلدية والقروية «وفقاً للأنظمة المتبعة» والاستعانة بالمكاتب الهندسية والشركات والمؤسسات الخاصة لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص البلدية.

نظام الاعلاف

وافق مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم «31/68» بتاريخ 1434/7/30هـ، على نظام الأعلاف، وأعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز ملامح النظام تحقيق ضمان مأمونية الأعلاف وسلامتها وحماية صحة الحيوان، ويُوجب النظام الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف «عدا نشاط الزراعة»، وذلك وفقاً للشروط والمتطلبات التي تحددها اللائحة التنفيذية للنظام، يمنح النظام الهيئة العامة للغذاء والدواء الحق في إصدار قرار بوقف تداول الأعلاف من مصدرها أو في الأسواق، والتحفظ عليها، وذلك عند الاشتباه في تسببها في نفُوق أي نوع من الحيوانات أو إصابته أو تضرره.

تعيينات وتقارير

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، واطلع على تقريرين سنويين لوزارة الصحة وصندوق التنمية العقارية عن عامين ماليين سابقين وأحيط علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه، وسترفع الأمانة العامة للمجلس نتائج الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين «أيده الله» ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

الرياض
www.Alriyadh.com

الداعية وقضية التحرش الجنسي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952949

د. مطلق سعود المطيري

حسناً فعل بعض منسوبي قطاع الصحة عندما أعلنوا عن توجههم للقضاء الشرعي لرفع شكوى ضد أحد الدعاة الذي اتهم العاملين بالقطاع الطبي بعيب أخلاقي "التحرش الجنسي" في برنامج تلفزيوني شهير وحدد نسبة التحرش ب 100%، أي ان جميع العاملين في هذا القطاع إما متحرش أو متحرش به، فالتوجه للقضاء فيه احترام للحقيقة والسمعة، كما أن سلوك الأطباء الذين أعربوا عن عزمهم لاتخاذ هذه الخطوة هو سلوك حيادي يبحث عن الحقيقة وهذا شيء أعتقد أن الداعية يقره ويحترمه ويلتزم به.. فعدم ترك الأمور تسير على خيط رفيع من الشبهات والاتهامات مطلب شرعي يظهر حقيقة الالتزام بشرع الله وأحكامة العادلة.

القضاء له كلمة الفصل في القضايا المعروضة عليه، وهنا تقف حدود الاتهامات عن الانتقال إلى مناطق التراشق بالعبارات والشتم، إلى أن يقول القضاء حكمه، أما في الإعلام فحركة النشر تدفعها حاجة الناس للمعرفة مرة والدفاع عن مبادئهم مرات ومرات، فتوقف النشر عن الدفاع عن مبادئ الناس عمل لا تقره أخلاق المهنة في الإعلام، لذا نحن نتحرك وفق هذا الاتجاه والفهم.

من المبادئ التي يجب أن تحترم في هذه القضية، السنوات التي صرفها أب وأم الطبيب أو الطبيبة في تربيتهما إلى أن وصلت أيديهما الرحيمة إلى كل علة في جسد مريض، الأب يكد ويتعب والأم تحرص وتدعو الله أن يحفظ ويبارك، سنوات من الخوف والإيمان والإيثار قدمتها أسر هؤلاء الشرفاء ليحصد المجتمع كل المجتمع ثمرة جهد تلك الأسر المكافحة والمؤمنة، سنوات وسنوات انقضت وسنوات تنتظر رؤية مشهد الإعجاز الذي أتقن بناءه أهل الصلاة والصوم والحياء، فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟ وهل هناك أسمى من هذه الأخلاق التي قدمت لأوجاعنا الدواء؟

الأخلاق ليست بضاعة سوق تعرض في المتاجر ولا عذراً لشخص عجز عن الحجة غمس كذبه في إنائها، الأخلاق سور الإنسان من الإنسان فلا يتجاوز أحدها على الآخر إلا بحق، وسمعة ابن آدم هي كل الاعتبارات التي ترفعه لمصاف

الاحترام أو تهوي به في حفر الحقران والهوان.. صاحب الفطرة السليمة هو من لا يجعل المبادئ والأخلاق خصمه، يرفضها إن منعته من مصلحه أو رفضته في موقع كان يسعى إليه، فاتهام أعراض الناس بمجرد انهم يمارسون عملاً شريفاً في مكان محدد لا يقره من اتهم، يُعد اتهاماً للمبادئ التي قام عليها هذا العمل، وبما أن العمل هنا هو وظيفة الطب فمبادئ الطب هي المتهمة، وهذا أمر به تجاوز على أخلاق المجتمع وتربيته، فما فسد بالطب بالتأكيد هو فاسد بغيره، أساس الحرقة هنا هو مكان الاتهام " المستشفيات" وليس السوق أو الشارع وتزيد نار الحرقة عندما يأتي الاتهام من داعية عمله أنه يدعو لسبيل ربه بالحسنى.

لا نقول إن السبب بالتشهير بأعراض الناس هو موقف إديولوجي من العمل بالمستشفيات أو حتى من المستشفيات نفسها، فقد يكون هناك بعض البشر مازال يعتقد بصحة التداوي بالحرق بالنار وأشباهها من أساليب التداوي، أو انه يرى أن الآلات الحديثة المستخدمة في العلاج لها من طبائع البشر أخبث الطبائع فإن كان الاعتقاد كذلك فلابد من تصديق أن نسبة التحرش في المستشفيات تصل لنسبة 100% فكل من تعامل مع الآلة من ذكر أو أنثى لمسته الآلة، وفي النهاية نحن ندافع عن مبادئ ولا نرد على اتهام.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

استراتيجية دعم ذوي الدخل المحدود

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/16/article_867684.html

كلمة الاقتصادية

في تصريح لـ "الاقتصادية" ذكر مسؤول في الشركة السعودية للكهرباء، أن الدولة- رعاها الله- منتظمة في سداد فواتير المواطنين ذوي الدخل المحدود من خلال التزام وزارة الشؤون الاجتماعية بذلك، حيث تقوم بسداد مبالغ فواتير استهلاك الكهرباء لأكثر من 380 ألف مشترك من ذوي الدخل المحدود؛ أي ما يعادل 7 في المائة من إجمالي المشتركين وبنحو ثلاثة مليارات ريال، وهذا التصريح يشمل معلومات مهمة جدا حول هذه الفئة الكريمة من أبناء الوطن ودور الدولة- رعاها الله- في تقديم دعم إضافي لهم، وهو دعم غير مباشر يؤثر إيجابيا في قدرتهم الشرائية، ولا يتسبب في زيادة الأسعار بسبب الضخ المباشر للنقد في الأسواق.

يذكر هنا أن الدولة تدعم أسعار الكهرباء لجميع المشتركين، حيث يتم بيع الكهرباء بأقل من سعرها العالمي بنسبة 83 في المائة، كما تتحمل الدولة نسبة من أرباح المساهمين في الشركة نتيجة لهذه الأسعار، وكل هذا حتى تخفف الدولة أعباء التكاليف المعيشية للمواطن، تدعم أسباب حياته ورفاهيته دون أن يتسبب ذلك في أي أعراض تضخمية تصيب الاقتصاد وترهق المواطن بطريقة أخرى.

لكن مصطلح ذوي الدخل المحدود مصطلح فضفاض، فهو يشمل كلا من موظفي الدولة الذين لا يتحقق لهم الدخل إلا من خلال الراتب فقط، والمتقاعدين، لهذا تم تخصيص وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي لتحديد تلك الفئة من أصحاب الدخل المحدود الذين يحق لهم الحصول على هذا الدعم من الدولة، ولدى هذه المؤسسة من المختصين والباحثين الاجتماعيين ما يمكنها من تحديد المستحقين من خلال دراسة الحالات والزيارات الميدانية لهم، وهذا هو حجر الزاوية في بقاء هذا الدعم ووصوله إلى مستحقيه فعلا، وهو مدار التصريح الذي أكد أن الدولة- رعاها الله- مستمرة في سداد الفواتير.

ذلك أننا لم نزل نعاني مشكلة التوزيع العادل للدعم، فالدولة تدعم أسعار الكهرباء والوقود بأنواعه سواء الغاز أو البنزين، لكن بشكل متساو بحيث يحصل ذوو الدخل المحدود على نسبة الدعم نفسها التي يحصل عليها أصحاب الدخول المرتفعة أو المصانع والشركات الكبرى. لكن التوزيع المتساوي ليس بالضرورة أن يكون توزيعا عادلا، ذلك أن ورود الناس على الدعم ليس كصدورهم عنه، فالبعض لا يكاد يستفيد من الدعم نظرا لحجم المبنى الصغير وسياراته الصغيرة، بينما البعض لديه من القصور والمجمعات السكنية الكبرى، إضافة إلى أرتال من السيارات، فظهر أن الأكثر غنى أكثر استفادة من الدعم، ولهذا فإن مثل هذا الدعم غير المباشر والمخصص "فقط" لذوي الدخل المحدود الذين تتم دراسة حالاتهم بشكل مستقل يساعد ولو بشكل محدود على تعديل ميزان الدعم بحيث يستفيد الموطن البسيط منه بشكل أكبر.

إن إعادة النظر في مستويات الدعم أمر ضروري في السنوات المقبلة، وذلك نظرا لحجم استنزاف الموارد محليا، لكن من الصعب أن يحدث ذلك فجأة، كما أن بقاء الدعم عند مستويات محددة ولشرائح معينة من المجتمع أمر ضروري لخلق توازن اجتماعي، ولإعادة تصحيح هيكل الطبقة المتوسطة في المجتمع. لهذا فلا بد من البدء بخطة استراتيجية اقتصادية واضحة تمكن من ذلك، وتحقق هدف ترشيد الدعم بحيث يحصل عليه من يستحقه فعلا، وإجبار أصحاب الدخول المرتفعة على الحد من الهدر.

التعديل على لائحة تنظيم العمل الداخلية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alyaum.com/article/4002125

خالد الشنيبر

مرت أكثر من أربعة أشهر على موافقة مجلس الشورى على التعديلات المقترحة لبعض مواد نظام العمل، وحتى الآن لم يتم تطبيق واعتماد العديد منها، وقبل فترة قريبة رفع مجلس الغرف السعودية دراسة عاجلة للمقام السامي أعدتها لجنة سوق العمل بالمجلس تمثل مرئيات المجلس على تعديلات نظام العمل المقترحة، ويعتبر رفع الدراسة في هذا الوقت متأخراً جداً وكان من المفترض أن تتم المباشرة بعد إعلان التعديلات المقترحة في كثير من الصحف والمواقع الإلكترونية قبل أكثر من سنة ونصف.

ومن أبرز التعديلات على نظام العمل التعديل المقترح على المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة، والتي اقترحت فيهما الوزارة أن تضع نموذج/ نماذج للائحة تنظيم العمل الداخلية، على أن تكون شاملة لقواعد تنظيم العمل وما يتصل به من أحكام تتعلق بالميزات والأحكام الخاصة بالمخالفات والجزاءات التأديبية، إضافة إلى وضع ضوابط وآليات اعتماد للوائح تنظيم العمل، وما أخشاه هنا أن تفرض الوزارة تطبيق بعض القرارات في النموذج/ النماذج بغض النظر عن سلبياتها.

لائحة تنظيم العمل هي لائحة (داخلية) شاملة لقواعد تنظيم العمل داخل المنشأة ليكون كل من صاحب العمل والعامل على بينة بما له من حقوق وما عليه من التزامات، وفي الوقت الحالي تقوم المنشآت بالاستناد على نموذج للائحة العمل الداخلية والموجود في موقع وزارة العمل الإلكتروني وإضافة بعض السياسات الداخلية بالمنشأة والتي تحكم العلاقة بينها وبين العاملين فيها، والتي لم يتم توضيحها في نظام العمل المعمول به، ومن ثم يتم رفعها من خلال مكاتب العمل بالمنطقة للقسم المختص في مقر الوزارة الرئيسي في العاصمة، والذي يستغرق عدة أشهر في مراجعتها واعتمادها، وتلك المركزية سلبية جداً، ومن الأفضل أن تتجه الوزارة إلى اعتماد عدة مكاتب استشارية متخصصة لمساعدتها في مراجعة تلك اللوائح واعتمادها اذا لم تكن قادرة على استيعاب العدد الكبير من اللوائح لمراجعتها واعتمادها في مدة لا تتجاوز الشهر، ومقترح الوزارة في وضع نموذج/ نماذج يجب أن تكون إرشادية ومرنة وليست ملزمة التطبيق وذلك لاختلاف الأنشطة وأحجام المنشآت في السوق، وحتى لاتفقد العديد من المنشآت ميزة التنافس في تطوير بيئة العمل الداخلية والتي لها أثر كبير في نجاح المنشأة وجذب العمالة لها وتقليل الدوران الوظيفي فيها، وفي النظام الحالي تلزم المنشآت التي يتجاوز عدد عمالتها عن 10 عمال بإعداد لائحة داخلية لتنظيم العمل وتقديمها للوزارة لاعتمادها، والوزارة اقترحت في تعديلها على المادتين أن يتم إلزام جميع المنشآت بغض النظر عن أحجامها بإعداد لائحة داخلية واعتمادها من الوزارة دون مراعاة تكاليف إعداد هذه اللائحة على المنشآت التي يقل عدد العمالة فيها عن 9 عمال والذي يصل إلى 50 ألف ريال.

لنجاح أي برنامج أو تعديل على نظام العمل يجب أن تراعي الوزارة حجم المنشآت وتنوع أنشطتها في السوق.

حقوق الإنسان في العالم

مصر: تخصيص ضباط شرطة لتلقي بلاغات العنف والتحرش بالنساء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952914

القاهرة - أحمد إبراهيم :
خصصت وزارة الداخلية المصرية ضباط شرطة لتلقي بلاغات العنف والتحرش ضد المرأة.
وقال أبو بكر عبدالكريم مساعد وزير الداخلية المصري إن ذلك الإجراء يأتي تنفيذاً لتوجيهات اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية بتخصيص ضباط إدارات حقوق الإنسان والعلاقات العامة لتلقي بلاغات المواطنات الخاصة بتعرضهن للعنف أو التحرش وذلك بعيداً عن أقسام ومراكز الشرطة لضمان عدم تعرضهن للإحراج.
وأضاف أن القطاع قام بالتنسيق مع كافة مديريات الأمن لبدء تلقي بلاغات المواطنات الخاصة بجريمة العنف ضد المرأة والتحرش داخل إدارات حقوق الإنسان والعلاقات العامة بمديريات الأمن.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م

http://www.alyaum.com/article/4002185

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140716/cartoon.htm?car=madi